التُّراث والمعاصرة في فكر د. تمَّام حسَّان -دراسة نحويّة

الدكتور إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد
جامعة الأقصى – كلية الآداب والعلوم الإنسانية/فلسطين

الملخص:-

اللغة العربية لغة معياريّة في أبنِيَتها وصِيَغها وتسير وفق أنظمة لُغَويّة مألوفة، وقد أقام النُّحاةُ واللُّغَويّون مباحثَهم اللُّغَويّة على تحقيق المستوى التقعيديّ للغة، ورعاية الأداء المثالي للألفاظ والتراكيب.

وطوّر تمّام حسّان منهجاً جديداً من التُّراث النَّحويّ معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللُّغَويّ الحديث، ويُعَدُّ صاحبَ أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللُّغَويّة التي تجري بعد سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، وكانت أفكارُه تبعث في العقل اللُّغَويّ فضلَ تأمُّل، وطُول تدبُّر، وقد تزود تمّام حسّان من المنابع الأصلية للتراث العربيّ، ويضاف إلى هذا معاصرته لأهم المناهج الحديثة، فأخذ على يد فيرث(Firth) رائد مدرسة السياق، ولقد اطَّلع على نظرية تشومسكي(Chomsky) فاستنطق التُّراث العربيّ، واستمدَّ تجديدَه من علم اللغة الحديث.

الكلمات المفتاحية: تمَّام حسَّان – التُّراث - المعاصرة- المعنى.

Heritage and Contemporaneity in the Thought of D. Tammam Hassan: A Grammatical Study

Assistant Professor Dr Ibrahim Ahmed Salam Sheikh Eid.

College of Arts and Humanities/ Al-Aqsa University

Abstract:

The Arabic language is a standard language in its structures and grammatical formulas, and it normally develops in a similar way to that of the other linguistic systems. Tammam Hassan developed a new approach related to the grammatical heritage based on one of the modern linguistic lesson curricula. He was the author of the boldest comprehensive attempt to rearrange the linguistic ideas that have taken place after Sibwayh, and Abdel-Qaher Al-Jarjani. Hassan was one of the original sources of Arab heritage, in addition to this, he tended to be contemporary with the most important modern curricula.

Key words: Tammam Hassan – heritage – contemporary – meaning.

المقدمة:-

اللغة العربية لغة معياريّة في أبنِيَتها وصِيَغها وتسير وفق أنظمة لُغَويّة مألوفة، وقد أقام النُّحاةُ واللُّغَويّون مباحثَهم اللُّغَويّة على تحقيق المستوى التقعيديّ للغة، ورعاية الأداء المثالي للألفاظ والتراكيب.

وطوّر تمّام حسّان منهجاً جديداً من التُّراث النَّحويّ معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللُّغَويّ الحديث، ويُعَدُّ صاحبَ أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللُّغَويّة التي تجري بعد سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، وكانت أفكارُه تبعث في العقل اللُّغَويّ فضلَ تأمُّل، وطُول تدبُّر، وقد تزود تمّام حسّان من المنابع الأصلية للتراث العربيّ، ويضاف إلى هذا معاصرته لأهم المناهج الحديثة، فأخذ على يد فيرث(Firth) رائد مدرسة السياق، ولقد اطَّلع على نظرية تشومسكي(Chomsky) فاستنطق التُّراث العربيّ، واستمدَّ تجديدَه من علم اللغة الحديث.

التعريف بالدكتور تمَّام حسَّان عمر: وُلد في ٢٧ يناير ١٩١٨م في الكرنك -الأُقصر بمصر، عالم نحويّ، صاحب كتاب: اللغة العربية معناها ومبناها؛ الذي وضع فيه نظرية خالفت أفكارَ سيبويه، ويُعَدُّ تمّام حسّان أولَ من استنبط موازين التنغيم وقواعد النَّبر في اللغة العربية، وقد أنجز ذلك أثناء عمله في الماجستير بعنوان: "لهجة الكرنك"، والدكتوراه بعنوان: "لهجة عَدن"، وهو أحد أساتذة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وعميد كلية دار العلوم –جامعة القاهرة "سابقاً"، مالَ بالدرس اللُّغَويّ إلى التحديث -بعد عودته من بريطانيا، وأقام أستاذاً في جامعة أمِّ القرى بالمملكة العربية السعودية بعض سنوات، وانتقل إليها من المغرب، وهو عضو في مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وأشرفَ على عشرات الرسائل في مرحلتَي: الماجستير والدكتوراه، أهمّ كُتبه: الأصول، واللغة العربية معناها ومبناها، ومناهج البحث في اللغة، واللغة العربيــة بين المعيارية والوصفية وغيرها، وهو أستاذ علم اللغة الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية في اللغة والآداب عام ١٤٢٦ه-٢٠٠٦م.

وفاته: تُوفِّي تمَّام حسَّان في صباح الثلاثاء١١أكتوبر٢٠١١م بعد مرض قصير وعملية في المُخّ- رحم الله الفقيد-. **أهم مؤلفاته:**

- اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٧٣م.
- الأصول دراسة أيبستمولوجية لأصول الفكر اللُّغَويّ العربيّ ١٩٨١م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٨٢م.
- مناهج البحث في اللغة ١٩٩٠م.
- البيان في روائع القرآن – دراسة لُغَويّة ١٩٩٣م.
- الخلاصة النَّحويّة ٢٠٠٠م.
- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٠٠٢م.

- اللغة في المجتمع ٢٠٠٣م.
- خواطر في تأمل لُغة القرآن ٢٠٠٦م.
- اجتهادات لُغَويَّة ٢٠٠٧م.
- مفاهيم ومواقف لُغَويّة ٢٠١٠م.
- الفكر اللُّغَويّ الجديد ٢٠١١م.
- حصاد السنين من حقول العربية ٢٠١٢م.

أهمية البحث:

- تكمُن أهمية البحث في كونها تتناول موضوعاً له أهميّته في النظر للغة العربية الفصحى من خلال كُتبه ما بين التُّراث والمعاصرة – دراسة نحويّة يخدم اللغة العربية الفصحى.

سبب اختيار البحث:

- برَزت فكرة هذا الموضوع في ذهن الباحث بعد أن وقف على كتب تمّام حسّان التي تناولَتِ التُّراثَ والمعاصرة للغة العربية الفصحى.
- عدم وجود دراسات عُنِيَت بهذا الموضوع بشكل مباشر ومستقلّ لموقف تمّام حسّان بين التُّراث والمعاصرة.

مشكلة الدراسة: يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما موقف تمّام حسّان في تجديد النحو وفق علم اللغة الحديث؟

أهداف الدراسة: تهدف إلى تسليط الضّوء على جهود تمّام حسّان بين التُّراث اللُّغَويّ للغة العربية، وتجديدها وفق منظور علم اللغة الحديث.

الدراسات السابقة: كانت الدراسات السابقة متعدّدة، وجمعَت بين النظرية والتطبيق؛ ومنها:

- تأصيل الدرس اللِّساني النَّصِّيّ العربيّ في فِكر تمّام حسّان من خلال كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها، الباحث: حمزة حسين عبد الله حمزة، الجامعة المستنصرية، العراق، (د.ت).
- تمَّام حسَّان في معيار النقد اللساني، د.خالد خليل هادي، ود.مؤيد آل صونيت، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية، العدد(٢٠٣)، السنة ١٤٣٣ه-٢٠١٢م.
- إشكاليّة التُّراث والحداثة في الفكر العربي المعاصرة، كتاب التُّراث والحداثة، لمحمد عابد الجابري "أنموذجاً"، "ماجستير" نوال الصفار، جامعة العربيّ بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ١٤٣٧ه-٢٠١٦م.

منهج البحث: اعتمد الباحثُ المنهجَ الوصفيّ التحليلي؛ ليفتح آفاقاً جديدة في الدرس النَّحويّ للغة العربية.

حدود الدراسة: اقتصرتِ الدراسةُ على تتبُّع التُّراث والمعاصرة في فِكر تمّام حسّان، وظهر ذلك من خلال كتابه: الأصول، واللغة العربية معناها ومبناها.

خطوات الدراسة: وفقاً للمادة العلمية، وطبيعة البحث يسعى الباحث إلى دراسة التُّراث والمعاصرة في فكر تمّام حسّان- دراسة نحويّة في مبحثَين.

المبحث الأول- التُّراث في فكر د.تمّام حسّان.

المبحث الثاني- المعاصرة في فكر د.تمّام حسّان.

ويليهما: الخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول-التُّراث في فكر د.تمّام حسّان

موقف تمّام حسّان من وضع الإعجام: كان الخطُّ العربيُّ الذي كُتِبَ به مصحف عثمان – رضيَ اللهُ عنه– لا يعرف النَّقط ولا الشكل، ولهذا لم يكُنِ الخطُّ بمأمَنٍ من التصحيف والتحريف(١).

فحسبُنا أنْ نعلم أنَّ رسماً خطِّيّاً، مثل: "صرب" يمكن أن تُقرأ على عدد من صور القراءة، مثل: ضَرَبَ - ضُرِبَ – ضَرْب – صِرْتُ – صِرْتَ – صِرْتِ...إلخ، وهكذا كان الاعتماد في المحافظة على النَّصِّ منُوطاً بتواتر الرواية بالسَّند الصحيح عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم–، وباستظهار المسلمين لهذا النَّص منذ أيام الصحابة –رضوان الله عليهم– وهم أُمناءُ هذه الأمَّة وسلفُها الصالح(٢).

والفرق بين النقط الإعرابي والإعجامي: النقط الإعرابيّ غير النقط الإعجامي أو التفريقي الذي قام به أحد تلميذَي أبي الأسود، يحيى بن يعمُر، أو نصر بن عاصم، زمن ولاية الحجّاج بن يوسف الثقفي على العراق، ولا جدالَ في أنَّ نقط الإعجام وُضِعَ لتمييز الحروف المعجمة من شبيهاتها المهملة، مثل: الجيم والخاء، بالنسبة إلى الحاء، وأيضاً للتفريق بين الحروف المعجمة نفسِها، مثل: الباء والتاء والثاء والنّون والياء؛ وذلك عند وقوعها في أوائل الكلمات أو أواسطها، أو أواخرها(٣).

وصلةُ الإعجام بالنَّحو قويّة، وكل مَن ذُكروا من تلاميذ أبي الأسود كانوا من قُرَّاء الذِّكر الحكيم، كان يؤخذُ عنهم النقطان جميعاً؛ نقط الإعراب، ونقط الإعجام، وكان ذلك عملاً خطيراً حقّاً، فقد أحاطوا لفظَ القرآن بسياج يمنع اللَّحن فيه(٤).

ولمَّا أرادوا أن يفرقوا بين النّقط التي للإعجام، والتي للشكل، جعلوا كلّاً منهما بِلَون خاصّ، ثم عدلوا عن ذلك، وجعلوا للشكل علاماتٍ أخرى؛ هي: حروف مدّ صغيرة؛ فالكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألِف مائلة قليلة، والضمة واو صغيرة(٥).

وظهر الحديث عن ظهور أدلّة النَّحو أو أصول النحو في زمن متقدّم، وكان ذلك مصاحِباً لِبدء تفكير المسلمين للحفاظ على لغة القرآن الكريم، ونقاء العربية التي نزل بها، وبعـد أنَّ تطوّر التفكير اللُّغَويُّ بدأت العلومُ العربية تتداخل ويتأثر بعضُها ببعض؛ لأنَّ علماء العربية لم يكونوا بعيدين عن الدراسات الإسلامية والفقه خاصة، وقد تسرَّبَ أصلا الإجماع واستصحاب الحـال إلى الـدرس النَّحويّ، وتمسّك بهذَين الأصلَيْن النَّحويّون في كثير من الحالات، وكانوا بصدد

بعض الظواهر اللُّغَويّة؛ فالإجماع بصوره المختلفة كان يسندُ مواقف النَّحويّين في مناظراتهم أو في تخالفهم في الآراء.

وكذلـك الاستصحاب الذي بدأ مع شيوع التأويل للظواهــر اللُّغَويّة المخالفة للأصول التي وضعها النَّحويّون في مجالات اللغة الصوتية والصرفية والنَّحويّة.

فالإجماع والاستصحاب عند علماء العربية، هما أصلان من أصول التشريع الإسلامي، وهما مصطلحان فقهيان انتقلا إلى أصول النحو العربيّ بعدما اقتبسهما النُّحاة من الفقهاء، واستخدموهما في استنباط القواعد النَّحويّة والجدل فيها.

ومن النُّحاة مَن أكثر من استعمال الإجماع، ومنهم من استعمل الاستصحاب بكثرة؛ لأنَّه يميل إلى التأويل، ومنهم من ذكرَهما معاً، وجميعهم اعتمد السَّماع والقياس فهما الأساسان في الأصول.

وكان الراجحُ في مواقف النُّحاة المتقدّمين المَيْلَ إلى السَّماع في أول الأمر ثم التوسّع في القياس في القرن الثالث الهجري، والسبب انحسارُ السَّماع؛ فتركّز اهتمام النُّحاة على القياس، ولمّا اتسع النَّحويّون بالقياس أدّى إلى وجود الإجماع حول بعض المسائل، وظهر التأويل الذي يتصل - بشكل أو بآخر- بالاستصحاب؛ لأنَّ كثيراً من مواطن الاستصحاب تحتاج إلى تأويل.

ونجِدُ الأمرَ قد اختلف لدى النُّحاة المتأخّرين عمَّا كان عند المتقدِّمين؛ فهُم يردّدون ويتّسعون في استخدام ما بعد السَّماع والقياس وهو الإجماع؛ فالزمخشريُّ استخــدم الإجمــاع واستصحاب الحال، واعتبرهما من الأدلّة المعتبَرة في أصول النَّحو(٦)؛ أمَّا موقف ابن الأنباريّ فاستخدم الإجماعَ كثيراً في رَدِّ حجَج الكوفيّين في كتابه: "الإنصاف"، ويعدُّه من الأدلّة المعتَبرة؛ أمَّــا الاستصحاب فجعله –أحياناً- من الأدلّة المعتبرة، وأحياناً أخرى من أضعف الأدلّة.

وموقف المعاصرين في الاتجاه التُّراثي: كان موقفهم من أصول النَّحو أن تمسَّكَ بعضُهم بالإجماع والاستصحاب معاً، ومنهم من تمسك بالإجماع فقط واتخذه دليلاً، ومنهم من تمسَّك بالاستصحاب فقط، ولم يذكُرِ الإجماعَ كأنَّه لم يعتبرْهُ من أدلّة النَّحو، وجميعهم اعتمدوا أوّلاً أصل السَّماع والقياس كما هو عند القُدامى.

أمّا موقف تمَّام حسَّان من أصول النَّحو: ففي كتابه: "الأصــول" كانت دراسته لأصول النَّحو دراسةً تراثيّة، وكان يسير على درب ابن الأنباريّ؛ فجعل الاستصحاب الدليل الثاني، وطالب بإعطاء استصحاب الحال أهميَّته في الدرس النَّحويّ، وطبّقه قدماءُ النَّحويّين واستعملوه استعمالاً سليماً واسعاً، ولكنّه في كتابه: "اللغة العربية معناها ومبناها "دعا إلى تجديد التُّراث اللُّغَويّ من منظور علم اللغة الحديث، ويُعتبر كتابُه محاولةَ التطبيق الوحيدة التي أسفرَ عنها الاتجاهُ الوصفيّ ومجاله اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفــة: الصوتيّــة والصرفيّة والنَّحويّة والدِّلاليّة؛ فهو -في كتابه هذا- مِمَّن تأثَّر بنظريات علم اللغة الحديث في أوروبّا،

وحاول أن يدرس تراث النحو العربيّ على وفقها مع وضوح اطّلاعه العميق على هذا التُّراث، ووعيه وعياً شاملاً.

وتناول تمَّام حسَّان في كتابه: "الأصول" ثلاثةَ علوم: النَّحو، وفقه اللغة، والبلاغة، ومجال دراستنا هو النَّحو فقط؛ لأنَّه تناولَ فيه أصولَ النَّحو: السَّماع والاستصحاب والقياس.

ولقد ذكرَ قيمةَ ابنِ جِنّي وفضلَه في تسجيل الأصول، وبيّن أنَّه لم يعتنِ بربطها في بناء نظريٍّ، وأظهر عناية الأوّلين بتسجيل أصول النَّحو العربيّ وكيف كانت؟ وماهي أهمُّ الكتب التي استفاد منها في كتابه "الأصول"؟ وأكَّد أهميّة الاستصحاب؛ إذ وضعَه بين السَّماع والقياس.

قال: "مِن أشهر من عُني بتسجيل الأصول أبو الفتح بن جِنّي في كتابه "الخصائص"، فقد تناول معظمَ أصول النحو بالدراسة، غير أنّه لم يُعنَ بربطها في بناء نظريّ، ولم يعرضْها هذا النوعَ من العرض، وهناك كثير من الكتب التي تحمل كلمة الأصول، ولكنّها لا تعرض منهج النُّحاة من حيث هو منهج، وإنما تُعنى بأصول القواعد النَّحويّة ككتاب الأصول لابن السرّاج، وجمل الأصول للزجّاجي ونحوهما. ولكنَّ هناك نوعَين من الكتب يحملان من العطاء للباحث في هذا الحقل ما تقرُّ به عينه ويهنأ قلبه: النوع الأول من كتب الخلاف، وقد انتفعتُ منها بكتاب الإنصاف لابن الأنباري أكبر انتفاع، وأنا مَدِينٌ له بكثير ممّا اشتمل على هذا البحث؛ أمّا النوع الثاني: فهو ما يعرف باسم كتب حروف المعاني، وقد انتفعتُ منهما بكتابَيْن، هما: الجنَى الدّاني لابن أم قاسم المرادي، ومغنى اللبيب لابن هشام؛ أمَّا انتفاعي بكُتب الخلاف فقد كان لمعرفة قواعد التوجيه، وأمّا انتفاعي بكتب حروف المعاني فقد كان لتحقيق فكرتَي الأصل والفرع وما يتصل بهما من عدول ورد"(٧).

وأوضح أنَّ دراسة النُّحاة الأوائل أصول النحو في مناقشاتهم للمسائل الفرعية هي موجودة في كل مَتن من مُتون النَّحو: فـ"عناية الأوّلين بتسجيل أصول النَّحو لا يعنى أثناء عرض الفكرة بتنظيمها في صورة متكاملة تشدُّ بعضها بعضاً أو يأخذ بعضها بحجز بعض، وإنّما ساقوا عن ذلك كلاماً هنا وكلاماً هناك، أو نثروا العبارات العارضة التي لا تثير انتباه القارئ في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية. ولو جمعوا هذه العبارات لبَنَوا بها هيكلا نظريّاً ضخماً التزم النُّحاة بمضمونه، وإن لم يعنوا بصياغته، ولا يكاد متن من متون النّحو أو شرح من شروحه يخلو من هذه العبارات كأصل الوضع، وأصل القاعدة، والعدول، والردّ، والوجه، والتفسير، والتأويل، والتخريج، والسبك، والأصل، والفرع"(٨).

أدلّة النَّحو عنده ثلاثة: السَّماع والاستصحاب والقياس(٩)؛ فالسَّماع هو الأصل الأول من أصول النَّحو التي ذكرَها، ويرى أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق هو الذي حدَّدَ الفصاحة "بانتقاء اللغة؛ فكان هذا التحديد أوَّلَ إشارة إلى وُجوب السَّماع عن العرب التي جعلَتِ النُّحاةَ يحدِّدون كيفيَّتَه وشروطَه؛ لأنَّه رأى هذه هي القبائلَ الفصيحةَ ومَن عداها غيرَ فصيح، ومن يدري لعلّه

هو الذي بدأ الرحلة إلى البادية فَسَنَّ هذه السُّنَّةَ الحميدةَ للنُّحاة، وإلا يكن ذلك فقد رَوَوا أنّه كان مِمَّن سمع من العرب الوافدين على الحاضرة"(١٠).

وكان النُّحاة يُسمُّون المادّةَ المسموعة الفصيحَ، ويقصدون بذلك النصوص المأثورةَ التي تتَّسمُ بالنَّقاء اللُّغَويّ رغم التأثرات بِلُغات الأمم المجاورة، ويستتبع ذلك بالطبع أن يكون قائلوها من العرب الفصحاء، وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع: (أ) القرآن الكريم (ب) الحديث الشريف (ج) كلام العرب شعراً كان أو نثراً(١١).

ويفرقُ تمّام حسّان بين النقل والسَّماع؛ فيقول: "ما دُمنا قد سمَّينا المنقولَ مسموعاً؛ فإنَّنا نستطيع أن نُسمِّيَ النَّقلَ السَّماع، وإن كان السَّماعُ أشملَ في الحقيقة من النَّقل؛ لأنَّه ربّما اشتمل على الرواية وهي النقل وعلى مشافهة الأعراب، وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة، فإذا انتهى النَّحويُّ من الملاحظة والاستقراء اللَّذَيْن أجراهما على المسموع؛ فقد انتهتِ المرحلةُ الحِسّية من عمله، وبدأ في التجريد وهو استخراج المعقول من المحسوس"(١٢).

وتكلّم عن الأصل الثاني وهو استصحاب الحال ومعناه عنده: "البقاء على الصورة الأصليّة المجرّدة من قِبل النُّحاة سواء أكانت هذه الصورةُ صورةَ الحرف أم صورةَ الكلمة أم صورةَ الجملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تُسمّى أصلَ الوضع، وكما جرّدَ النُّحاةُ أصل الوضع جرَّدوا كذلك أصلَ القاعدة، والمقصود بأن يكون الاستصحاب دليلاً من أدلّة النحو أنَّ العنصر التحليليَّ النَّحويّ حرفاً كان أو كلمة أو جملة، وكذلك الحكم الذي يتوصل إليه النَّحويُّ، إذا جاء على أصله فلا يُسأل عن عِلَّته؛ لأنَّ استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل النَّحويّ من الأدلّة المعتَبَرة"(١٣).

وقد قسّم تمّام حسّان الاستصحاب إلى أربعة أقسام:

(١) أصل الوضع: (الحرف -الكلمة -الجملة).

(٢) أصل القاعدة.

(٣) العدول عن الأصل.

(٤) الردّ إلى الأصل(١٤).

١- أصل الوضع: تجريدٌ قام به النُّحاة ليصِلــوا بواسطتــه إلى الاقتصاد العلميّ بتجنُّب الخَوض في أوابد المفردات(١٥).

وأصل وضع الحرف: بُنِي على فكرة تذوّق الحرف كما حدّدها النُّحاةُ، وقد كان هذا التذوق يتمُّ بإسكان الحرف بعد همزة مكسورة؛ فالمخرَجُ والصفات التي تأتي مع هذا التذوق هي عناصرُ أصل الوضع بالنسبة لهذا الحرف(١٦).

أصل وضع الكلمة: إنَّ تصنيف الكلمات في اللغة هو تقسيم الكلمات بحسب الاشتقاق والجمود، فهذا التصنيف أعمُّ من تقسيم الكَلِم؛ لأنَّ قسمَين من أقسام الكلم ربّما وقعا -بصفة عامّة- تحت قسم الكلمات المشتقة، وهما: الاسم والفعل، ويبقى الحرف خالصاً للجمود(١٧).

وأصل وضع الجملة: "للجملة عند النُّحاة ركنان: المسند إليه، والمسند"(١٨).

٢ - تعريف أصل القاعدة: "تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدُّمِ الفعل على الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ، وتقدُّمِ الفعل على الفاعل، وتقدُّمِ الموصول على صلته، وافتقارِ الحرف إلى مدخوله... وهلمّ جرّا"(١٩).

٣- العدول عن الأصل: إذا توالى المثـلان أو المتقاربـــان كرِهَ العربُ تواليهما، ومن ثم عَدلوا عن أصل أحدهما ومالُوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته، فآلوا بالنُّطق إلى الإدغام والإخفاء والإقلاب...إلخ، ولكنَّ الخطّ العربيَّ لم يعترف بظاهرة العدول عن الأصل؛ فخصَّصَ لكلِّ أصل رمزاً هجائيّاً، وتغاضى عن الفروع التي جاء بها العدول، وجعل ذلك -أيضاً- من قبيل الاقتصاد في جهد المتكلم أدَّى إلى العدول، ولكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدّى إلى الاستصحاب، فإذا كان عمل المتكلم عدولاً عن الأصل؛ فإنَّ عمل الكاتب ردَّ ما عدل به المتكلمُ إلى الأصل ليئول به إلى الاستصحاب(٢٠).

٤- الردّ إلى الأصل (التأويل): إنَّ ظاهرة التأويل في جملتها إنَّما جاءت لأمرَين:

(أ) عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع.

(ب) حرِص النُّحاة على تفسير كل ما سُمع في ضوء الأصول والقواعد، إلّا ما نَدر أو شَذَّ"(٢١).

القياس: بيّن تمّام حسّان أنَّ في تراثنا العربيّ عنايةً خاصّة بجوانب أصول النّحو، وكان القياسُ أهمَّ ما اعتنَوا به؛ لأنَّ النَّحو في اعتبارهم كلُّه قياس، والنُّحاة يقيسون على كلام العرب، وهو الدليل الثالث عنده.

والقياس النَّحويُّ ثلاثة أنواع: قياس عِلّة، وقياس طرد، وقياس شبه(٢٢)، وقد كان في عُرْفِ النُّحاة من قبيل القياس الاستعمالي، وهو: انتحاء سمت كلام العرب(٢٣)، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإنَّما يكون تطبيقاً للنَّحو؛ أمَّا القياس النَّحويُّ فهو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(٢٤)، والقياس الاستعمالي ممّا يطبّقه مجمعُ اللغة العربية في صَوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة؛ لأنَّ المبدأ الذي يحكم عمل المجمع في هذا الحقل هو القاعدة التوجيهية التي لخّصَها ابنُ جنّي، يقول: "ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٢٥).

ولاستصحاب الحال أثرٌ في الدرس النَّحويّ فيما يرى بعض الدارسين أنّه دفعَ النُّحاةَ إلى تجريد الأصول، حتى وصلوا إلى ما أسمَوهُ أصلَ الوضع، وأصلَ القاعدة، وما ارتبط بذلك من عدول عن الأصل، ورَدِّ إلى الأصل بناءً على قواعدَ توجيهيةٍ محددة(٢٦).

"أمَّا فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النُّحاة أن يجردوا صُوَراً أصلية لعناصر التحليل النَّحويّ قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصور تستصحب في الاستعمال أو يعدل عنها"(٢٧).

يقول تمّام حسّان: السبب الذي يدعو نظام اللغة إلى العزوف عن الأصل، وتفضيل العدول إلى الفرع، من الأمور التي يكمُن فيها الجواب؛ إرادة أمن اللّبس: الذي يكون مع الاستصحاب؛

فالمبتدأ العام في اللغة العربية وفى اللغات الأخرى كذلك ما عبّر عنه ابنُ مالك: "وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ"(٢٨)، مثال ذلك أنَّ القاعدة الأصليّة تجعل المبتدأ متقدِّماً على الخبر، ولكن يحدث -أحيانـاً- أن يشتمل المبتدأُ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو استصحبنا هذا الأصل لعادَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورُتبة، ولأدَّى ذلك إلى اللّبس، عندئذٍ يعدل على هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية، وهى قاعدة تقديم الخبر، والمثال الآخر أنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، ومن شأن تعريف المبتدأ وتنكير الخبر أن يعين على تعيين كل منهما فيؤدّي إلى أمن اللّبس، ولكن إذا أمن اللّبس بدون تعريف المبتدأ جاز الابتداء بالنكرة ونشأت قاعدة فرعية، لذلك تحدد الحالات التي يؤمن فيها اللّبس وتتحقق الإفادة:

وَلاَ يَجُـــوزُ الابْتِـدَا بالنِّـكِـــــرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِــرَهْ

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِـــلٌّ لَنَا * وَرَجُلٌ مِنَ الْكِـــــرَامِ عِنْدَنَـــا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخيرِ خَيْر، وَعَمَلْ * بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ(٢٩).

وبهذا يظهر موقفه من استصحاب الحال أنّه أخذ به، ويجعله أصلاً من أصول النحو العربيّ كما يأخذ بالإجماع أصلاً من أصول النحو.

وطالب تمّام حسّان بوضع استصحاب الحال في موضعه الصحيح بيـــن السَّماع والقياس، فقال: إنَّ علماء أصول النحو تركوا استصحاب الحال لوضوحه في أذهانهم وشيوعه في زمانهم، والدليـــل أنّهم أحسنوا التطبيق عليه.

أمّا في كتابه "الأصول" فنجدُه قد جعلَ أصول النَّحو ثلاثة: السَّماع وهو الأصل المتفق عليه، ثم يأتي بعده الاستصحاب، وبعد الاستصحاب القياس(٣٠)، وقد فعل ذلك قبله ابنُ الأنباري في كتابه: "لمع الأدلة" في أقسام أدلّة النَّحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال(٣١).

فموقفه في كتابه "الأصول" أقرب إلى الاتجاه التُّراثيّ، على الرغم من أنه درس التُّراث النَّحويّ العربيّ دراسةً حديثة، وقدَّم السَّماع "لأنَّ النَّحويَّ يبدأ بجمع المادّة التي يطلق عليها المسموع، ويجري عليها الاستقراء والملاحظة ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف (الأبواب) واتَّضحت معالِمُها بدأ في إنشاء هيكل بنيَويّ مجرّد يمثل تصوُّراً ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة، هذا التفاعل الذي أطلق النُّحاة عليه مصطلحَي التغيير والتأثير"(٣٢).

وقد وضع الاستصحاب في المرتبة الثانية من أدلّة النحو، فأدلّةُ النحو -في رأيه- مراتبُ حاول أن يبرِّرَ لربطها وضرورة مجيئها في البحث النَّحويّ، فأهمية الاستصحاب في البحث النَّحويّ تأتي بعد السَّماع وقبل القياس؛ لأنَّ القياسَ لا يكون إلا بعد وضوح الأصل والمطّرد والشاذّ، والنُّحاة في عصر التدوين بدأوا أوّلاً بجمع المادة اللُّغَويّة التي تفيدهم في مجال التقعيد النَّحويّ"(٣٣).

وقد رأى تمَّام حسَّان أنَّ الاستصحاب لم يكُنِ المتقدّمون قد أعطَوْهُ حقَّهُ من الدرس والعناية، وكان عليهم أن يفعلوا لأهميّته، وكثرة دَوَرانه في مباحثهم ودراساتهم ولكن تمَّام حسَّان وضعَه في موضعه الصحيح: "هكذا عقدْتُ العزمَ على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعَه الصحيح في ترتيب الخُطّة النَّحويّة متوسِّطاً بين السَّماع والقياس؛ لأنَّ القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطّرد والشّاذ"(٣٤).

والاستصحاب من الأدلّة المجرّدة في البحث النَّحويّ "وبهذا يصبح هذان الأمران المجردان (الاستصحاب والقياس) من الأدلّة النَّحويّة"(٣٥).

وظهر موقفُه من الاستصحاب؛ أمَّا الإجماع فهو لم يذكُرْهُ مع أدلة النَّحو، ويبدو لي أنّه جعلَه ضمنَ القياس؛ إذ لم يختلفِ النَّحويّون في القواعد العامّة المُطّردة اطّراداً لا خلافَ فيه؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول، لذا لم يذكُره ولم يُشِرْ إليه في كتابه المذكور.

المبحث الثاني- المعاصرة في فكر د.تمَّام حسَّان

تمّام حسّان من النَّحويّين الذين درَسوا أصول النَّحو ضمن الاتّجاه التُّراثيّ، ومن الذين تأثروا بالنظريات الأوربّية في اللغة، ويظهر ذلك في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها، "فهو يقف وحيداً في مجال تطبيق النظرية اللُّغَويّة الحديثة على اللغة العربية... والكتاب في الحقيقة هو قراءة جديدة للتُّراث اللُّغَويّ العربيّ من منظور علم اللغة الحديث"(٣٦).

واللغة الفصحى هي المجال الذي يعالج كتاب "اللغة معناها ومبناها": "ومجال هذا البحث اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتاباً في فرع معيّن من فروع هذه الدراسات، لكنَّه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن الطريقة التي ارتضاها القدماء، ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً"(٣٧).

وقد أوضح غايتَه بكتابه قائلاً: "والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن أُلقيَ ضوءاً جديداً كاشفاً على التُّراث اللُّغَويّ العربيّ كلِّه منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"(٣٨).

والكتاب -في الحقيقة- ليس نموذجاً وصفيّاً للغة العربية الكلاسيكية أو المستعملة في هذا العصر أو في عصر من عصور العربية أو إحدى لهجاتها، وإنّما هو من قبيل إعادة النظر فيما جاء في كتب النحو والصرف من وصف اللغة العربية الكلاسيكية(٣٩).

ويرى في عمله هذا تطبيقاً من لون جديد للنظرية الوصفية، يقول: "وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يُعتبرُ -حتى مع التحلّي بما ينبغي لي من التواضع- أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللُّغَويّة تُجرى بعد سيبويه، وعبد القاهر"(٤٠).

ويعطي كتابُه أهميّةً بالغة للمعنى في اللغة؛ إذ يقول: "إذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروعَ المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى؛ فلا بُدَّ أن يكون المعنى هو الموضوعَ الأخصّ لهذا الكتاب: لأنَّ كلَّ دراسة لُغَويّة -لا في الفصحى فقط؛ بل في كل لغة من لغات العالم- لا بُدَّ أن

يكون موضوعُها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة؛ فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العُرف وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتدّ من الأصوات إلى الصرف إلى النَّحو إلى المعجم إلى الدلالة، ويتم ذلك –أحياناً- بإطراء القديم والإشادة به، وأحياناً باستبعاده والاستبدال به، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذي لم يُشِر إليه القدماءُ مع وضوحه أمام أنظارهم، وأحياناً تجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يُعنَ القدماءُ بجمعها في نظام واحد"(٤١).

كانت الدراساتُ اللُّغَويّةُ العربيةُ التقليديةُ المنطلقَ الأول الذي بنى عليه دراستَه، يقول: "والمعروف أنَّ النُّحاةَ العرب درسوا لهجاتٍ عربيةً متعدِّدةً ليستخرجوا منها نظاماً نحويّاً موحّداً، وأنهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجاتِ في أطوار متعدِّدة من نُموّها، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة كما فعل أصحاب تاريخ الأدب بتطور التعبير اللُّغَويّ الجميل، فلقد اعترف مؤرّخو الأدب بعصر جاهليّ، وآخرَ إسلاميّ ثم أُمَويّ فعباسيّ وهلمّ جرّا، ولكن النُّحاةَ أخذوا شواهدَهم من فترة لُغَويّة دامت أكثر من خمسة قرون كاملة"(٤٢).

إنَّ كتابَ"اللغة العربية "معناها ومبناها" يقوم على دعامتَين؛ هما:

(أ) الدراسات اللُّغَويّة العربية كما تتمثّل في كتب النحو والصرف والبلاغة.

(ب) النظر إلى هذه الدراسات من خلال قضية المعنى(٤٣).

الجوانب النظرية في كل فصل من فصول الكتاب تتناول بعض مفاهيم النظرية اللُّغَويّة الحديثة ومصطلحاتها؛ فكتابه يخلص إلى تقسيم يختلف عن تقسيم القدماء للدرس النَّحويّ والصرفيّ، فهو يلتزم في إعادة الترتيب بفكرة المستويات: -أو النظـــام-التي استقرَّ عليها المفهوم البنيَويُّ الوصفيّ في دراسة اللغة، وهى فكرة لم يلتزم بها القدماء فعلاً، والمستويات عنده: النظام الصوتيّ، النظام الصرفيّ، النظام النَّحويّ، والنظام الدِّلاليّ(٤٤)؛ فهو في كتابه هذا متأثر بالدراسات الأوربّية(٤٥).

ودرسَ اللغـــة العربية وتطوُّرَها من وجهة نظر علم اللغة الحديث في كتابـــه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ولم يَنسَ أن تكون دراســـة اللغة في مجالاتها المختلفة على وفق منهج يجمع بين التُّراث والمعاصرة.

- ومِمَّن تعرّض لقضية تيسير النَّحو تمّام حسّان في كتابه:" اللغة العربية معناها ومبناها"، والمحاولات الجزئية لتيسير النحو محاولة تمّام حسّان في كتابه: "مناهج البحث في اللغة"، ونظر تمّام حسّان إلى اللغة كنظرته "إلى الأشياء والمحسوسات؛ لأنَّ النُّحاةَ جعلوا للكلمة جوهراً كما جعلوه للمادّة، ورأَوا أنَّ جوهر الكلمة لا يتغيّر إلّا بإعلال وإبدال"(٤٦).

- وكان اللُّغَويّون وهم يسجلون دراساتهم أشبَه بالمشتغلين بما وراء الطبيعة منهم بالمهتمين بالدراسات الاجتماعية"(٤٧).

- وقد غلبَتِ المعياريّةُ في منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أوّلاً وأخيراً، وإنَّ هذه المعياريّة لَتتَّضحُ في طريقة التناول، كما تتَّضح في طريقة التعبير"(٤٨).
- واعتنى نُحاةُ العربية عنايةً فائقةً بالحركات الإعرابية، حيث تجاهلوا كثيراً من ظواهر اللغة التي ذكرَها تمّام حسّان إلا إشارات من بعضهم.
- ولمّا كانتِ اللغةُ في تطور دائم، وفي اختلاف المستويات، ذهب بعض المُحدثين إلى القول: "بالخطأ المنهجيّ في جعل المرحلة المختارة للدراسة واسعة"(٤٩)، وإنَّ المستوى الصوابي يختلف من البادية إلى الحضر، ومن مستوى اللهجات إلى مستوى اللغات المشتركة(٥٠)؛ بل إنَّ "لكل لهجة إذاً مستواها الصوابيَّ الخاصَّ الذي يختلف عن المستوى الصوابيّ لأيّة لهجة تنتسب معها إلى نفس اللغة"(٥١).
- ومِن النُّحاة مَن يرى أنَّ النحوَ قد فُصل عن كثير من علوم العربية، والتيسير والإصلاح لا بُدَّ أن يكون بإرجاعه إلى هذه العلوم، فيجب أن يمتدَّ النَّحو، ولابُدَّ أن يدخل في منهجه "علم الأصوات، وعلم التشكيل الصوتيّ، وعلم الصرف، والباب الذي لا يستغنى عنه من علم التشكيل في الدراسة النَّحويّة هو باب الموقعية"(٥٢) وُجِدَ الإبدال والإدغام للاقتصاد في الجهد؛ لتسهّل الكلمة في النطق على اللسان، ويرى تمّام حسّان أنّهما ناتجان عن "التعارض بين قواعد النظام ومطالب السياق، وهو أمر مألوف في اللغات جميعاً"(٥٣).
- وقد عرَّف مهدي المخزومي الصوتَ المجهور بأنّه: "الذي يمتنع النَّفَس عن الجريان عند النُّطق...؛ أمَّا الصوت المهموس فهو الصوت الذي يظل النَّفَس عند النطق به جارياً، لا يعوقه شيء"(٥٤)، وعرّفَ بعضُ المحدثين المجهورَ والمهموسَ بتعريف يشبه تعريفَ د.مهدي المخزومي، فقال: "الصوت المهموس: هو الذي لا يهتزّ معه الوتران الصوتيّان، ولا يُسمع لهما رنين حين النطق به؛ أمَّا المجهور فهو الصوت الذي تصحب نطقه ذبذبة في الأوتار الصوتية"(٥٥).
- أمَّا الحروف المُطبقة وهي (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) فقد ذكَرها سيبويهِ قائلاً: "إذا وضعتَ لسانَك في مواضعهنّ انطبق لسانُك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحَنَك الأعلى من اللِّسان ترفعه إلى الحنك، والمنفتحة " كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنّك لا تُطْبِقُ لشيء منهنّ لسانك تَرْفعه إلى الحَنَك الأعلى"(٥٦)، وقد فهم تمّام حسّان أنَّ الإطباق ضد الانفتاح عند سيبويه، وهو كذلك عند د.مهدي المخزومي؛ لأنه أخذ عن سيبويه، ورأى تمّام حسّان أن رأي سيبويه يتفق اتفاقاً تامّاً مع وجهة النظر الحديثة في العملية النطقية(٥٧).
- ويرى تمّام حسّان أن لحرف العلّة فائدة؛ إذ إنّها تعتبر مناطاً لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادّة الواحدة، وتعتبر من العناصر الضرورية في بناء نظاميّ: النبر في الصرف، والتنغيم في النحو، وقد تكون علاماتٍ إعرابيةً فتفيد إيجابيّاً بالذّكر، وسلباً بالحذف(٥٨).

- وقد درس الأصوات فيما كان يُعرف عند القدماء في فصلَيْن، وقسمَها إلى دراسة الأصوات، والنظام الصوتي (علم الصوتيّات)؛ حيث يرى أنَّ "علماءَ الأصوات دراسة عملية لموضوع مدرك بالحواسّ؛ لأنَّ حاسّة النظر ترى من حركات الجهاز النُّطقي حركة الشّفتَين، والفكّ الأسفل... وحاسّة السمع تدرك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات العضوية"(٥٩)؛ أي: أنَّ علم الأصوات عنده يصف الأصوات التي تسمع عند الملاحظة وصفاً علميّاً من الناحيتَين: الحركية والسمعية؛ فهو وصفٌ لحركة الآلة المُرسلة، والآلة المستقبلية؛ وملاحظة الكلام، ولا شكَّ أنَّ القدماء عرّفوا ذلك تعريفاً جيداً جعل تمّام حسّان يقول: "إنهم قد استطاعوا بالملاحظة فقط (ومعها كل الصعوبات التي تواجه الطبيعةَ في العادة) أن يصلوا إلى وصف دقيق للأصوات العربية دون أن يكون لهم من الوسائل الآلية التي يستخدمها المُحدَثون"(٦٠).

- وقد عدَّ تمّام حسّان التنغيمَ من الظواهر السياقية؛ رغم أنّه يبدو جزءاً من النظام النَّحويّ للغة وعلّل ذلك؛ حيث اعتبرَه قالباً أو إطاراً يمكن للمتكلم استخدامه تماماً كما يستخدم الصيغَ الصرفية أداء كلمات في مواضعَ شتّى(٦١).

- فالعربية تكرهُ توالي الأضداد، وتكره -كذلك- توالي الأمثال، وتحرص في نظامها واستعمالها على التقاء المتخالِفَين، وتبتعد عن التنافُر، والتماثُل؛ لأنَّ التنافرَ ينافي الذَّوْقَ العربيَّ، والتماثل يؤدّي إلى اللّبس(٦٢)، وكلُّها يتعلّق بصفات خاصة بالأصوات العربية؛ فهي حلول لمشكلات صوتيّة تقع عند تطبيق نظام اللغة الصوتيّ، وكان الأفضل أن يدرسها بعد دراسته للأصوات، لا أن يضعها في آخر الكتاب.

- ورأى تمّام حسّان أنَّ النُّحاة قدَّموا لدراسة النَّحو ببابٍ صرفيٍّ، وهذا يشير إلى أنَّ النَّحوَ لا يستغني عن استخدام معطيات الصوتيّات والصرف في عرض أكثر أبوابه، فالقرائنُ اللفظيّة الدالّة على أبواب النحو المختلفة هي عناصرُ تحليليةٌ مستخرَجة من الصوتيات والصرف؛ كاشتراط الاسميّة، والتعريف للمبتدأ، والمصدر للمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والجمود والتمييز(٦٣).

- وقد عدَّ تمَّام حسَّان كلامَ عبد القاهر الجرجانيِّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية، وعدَّد المصطلحات التي استعملها(٦٤)، النّظم، والبناء، والترتيب، والتعليق.

ورأى أنَّ النظم عند عبد القاهر نظم المعاني النَّحويّة في نفس المتكلم، لا بناءَ الكلمات في صورة جُملة، وقد عرض لِما قاله عبدُ القاهر، وفهمه منه، والأمر ليس كذلك عنده؛ بل إنَّ عبد القاهر قال -فضلاً عمَّا نقله تمّام حسّان-: "هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخِّي معاني النحو فيها بين الكلِم، وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنّا لو فرضنا أن تخلوَ الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب، في غاية القوة والظهور"(٦٥).

فالمعاني المقصودة ليست معاني النَّحو فقط، كما يتصور تمّام حسّان؛ فالمعنى يقوم في النفس ثم يأتي دور النظم، وهو توخِّي معاني النَّحو، ثم يظهر في صورة الجملة، ولا تقوم معاني النَّحو أوّلاً، ثم المعنى المعجمي؛ بل هما متساندان، ولا يمكن القول بأنَّ "اللغة وسيلة للتعبير عن المعنى، ومن الممكن؛ بل والمرغوب فيه وصف هذه الوسيلة ودراستها دون الاعتماد على الوظيفة؛ التي تقوم بها، والدّلالة على جزء من وظيفة اللغة"(٦٦).

- ويندرج التعليق النَّحويُّ تحت عنوانَين:

(١) العلاقات السياقيّة أو ما يسمّيه الغربيّون((Syntagmatic relation

(٢) القرائن اللفظيّة: ولعلَّ هذا ما دفع د.حلمي خليل إلى القول: "إنَّ التحليلَ النَّحويّ عند تمّام حسّان كما هو أيضاً عند فيرث(Firth) شبكة من العلاقات السياقية المقاليّة اللفظية، أو المعنوية تقوم على مبدأ توزيعيٍّ تنشأ منه علاقات تَوافُق أو اختلاف، أو تناظُر بين العناصر اللُّغَويّة المكوّنة للتركيب، وهي جزء من هذه العلاقات السياقية، ولكن تحليل هذه العلاقات ورصدها وتصنيفها لا يؤدِّي إلى المعنى المقالي، ويتبقى بعد ذلك جزء مهمٌّ من المعنى لا يكتمل إلا بالسياق الاجتماعي Contextsituation))، وهو الشقّ الثاني من نظرية السياق عند فيرث(Firth)(67).

- ومن هنا يمكن القول: إنَّ تمّام حسّان طبَّق نظرية السياق عند فيرث على النَّحو العربيّ، ولكنَّه حاول أن يصِلَها بالقديم، فألبسَ نظرية التعليق والنّظم ذلك، ولا بأس من دراسة اللغة وفق نظرية السياق؛ إذ إنَّ تمّام حسّان قد تمكن تمكُّناً بارعاً من إدراك العلاقات السياقية بين مفردات اللغة العربية وتراكيبها؛ حيث غاص في أعماق العربية، وتفانى في تطبيق هذه النظرية بإخلاص لا مثيلَ له، ولكن وصفها بالقديم يليِّ عنق النَّص كما اعترف هو، ليس بجميل، ولا يخدم اللغة بحال؛ فضلاً عن أنَّ نظرية السياق توفّر المعنى الأكملَ لِنَصٍّ من تقصِّي السياق الاجتماعي للكلام(٦٨). وهو يرى "أنَّ العلاقاتِ السياقيةَ التي تربط بين الأبواب، وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة "قرائن معنويّة"(٦٩)؛ أي: أنَّه يعنى بالعلاقات السياقية، والقرائن المعنويّة، والقرائن اللفظيّة، وهو ما يراه فيرث؛ حيث يرى أنَّ العلاقات السياقية "هي العلاقات اللُّغَويّةُ للحدث اللُّغَويّ الذي ينبغي أن يُدرس على مستويات مختلفة كالمعنى الصوتي، والمعنى الصرفي، والمعنى النَّحويّ"(٧٠).

- ويَعُدُّ تمّام حسّان المعجمَ قائمةً تمدُّ اللغةَ بالمفردات، ويمثل العلاقة بين المعجم وأنظمة اللغة، مثل: قواعد الشطرنج، ويرى أنَّ قواعد لعبة الشطرنج ومربعاتِه كنظام اللغة صرفاً ونحواً، وقِطع الشطرنج المختلفة الشكل والوظيفة كالكلمات وحركات اللعب نفسها، كالكلام الذي يحتاج إلى لغة بما فيها من أنظمة وكلمات(٧١)، يتفق هذا مع مبدأ التوزيع الذي يقول به أصحاب فكرة التوزيع التابعون لمدرسة بلومفيلد72)((Blomfield).

- "دراسة النَّحو كانت تحليليّةً لا تركيبية؛ فهي تُعنَى بمكونات التركيب؛ أي: الأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، أقصد أنّهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية، والمباني التي تدلُّ عليها"(٧٣)، "إذا كان النَّحو هو تقعيد أبواب المفردات، فقد كانت الحاجَةُ معه ماسّةً إلى دراسة أبواب الجُمل"(٧٤)؛ بل إنَّ النَّحوَ العربيَّ "أحوجُ ما يكون إلى أن يدّعيَ لنفسه هذا القِسمَ من أقسام البلاغة الذي يُسمَّى علم المعاني، حتى إنّه يحسن -في رأيي- أن يكون علم المعاني قمّة الدراسة النَّحويّة، أو فلسفتها -إن صحَّ هذا التعبير-"(٧٥)، إنَّ علم المعاني بما يناقشه في أبوابه وفصوله جعل "هذا العلم نحواً من النَّحو، وصيَّرَهُ كالنحو صناعةً مضبوطة"(٧٦).

- أمَّا ما قدَّمهُ تمّام حسّان من كونها نظريةً "تضافر القرائن "يمكن أن تحُلَّ محَلَّ نظرية "العامل" فهذا –أيضاً- مشكوك فيه؛ وذلك لأنَّه لم يستطع استثناءَ العلامات الإعرابية؛ بل عدَّها أهمَّ القرائن اللفظية، والانجرار وراء العلامات الإعرابية سيؤدّي إلى القول بجالب هذه العلامة أو تلك، ولأنَّه لم يدرس هذا الأمر تجنُّباً للوقوع في ذلك؛ فكون العلامة الإعرابية مسيّرَةً، أو جزءاً من التحليل النَّحويّ لا بُدَّ أن تتسرب نظرية العامل إلى التحليل النَّحويّ عند البحث والتطبيق(٧٧).

- يمكن الاطمئنان إلى ما توصل إليه تمّام حسّان من أنَّ (الخالفة) كلمة تعبّر عن موقف انفعالي مرَّ به المتكلم، وهي قريبة الشّبه في الإنجليزية Exclamation)) على تفاوت هذا الموقف الانفعالي، وهي تضمُّ عدداً من أنواع الكلام:

(أ) خالفة الإحالة ويسمّيها النُّحاة (اسم الفعل).

(ب) خالفة الصوت وتُسمّى عند النُّحاة (اسم الصوت).

(ج) خالفة التعجب ويُقصدُ بها (صيغتا التعجب).

(د) خالفة المدح والذّمّ وتسمّى (أفعال المدح والذم)، ويمكن أن يضاف إليها الفعل (ساء) إذا كان فاعلُه ضميراً(٧٨).

- ولقد كان تمَّام حسَّان من الرافضين لدَور العامل في النَّحو العربيّ، ومن المطالبين بهدم نظرية العامل؛ لذا حاول إيجاد بديل عن هذه النظرية (العامل) ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، حتى توصّل إلى نظرية "تضافر القرائن"؛ أي: أنَّ نظام اللغة العربية يعتمد على عدد من القرائن في تنظيم مفرداتها لانتظامها في جُمل، أو كلام مفيد، وهذه القرائن تقسم إلى قرائنَ لفظيةٍ وقرائنَ معنويةٍ؛ فالقرائنُ اللفظيّة هي: العلامة الإعرابية، والرُّتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم؛ أمَّا القرائن المعنوية فهي: الإسناد، والتعدية، والغائية، والمعيّة، والظرفية، والتقوية، والملابسة، والتفسير، والإخراج، والخلاف، والنسبة، والتبعية(٧٩).

- وقد ذهب إلى أنَّ القرائن تغني عن العوامل، وأنَّ قول النُّحاة بالعامل إنَّما كان لإيضاح قرينة لفظيّة واحدة، وهي العلامة الإعرابية، وأنَّ الحركاتِ الإعرابيةَ قاصرةٌ على تفسير المعاني النَّحويّة وحدها(٨٠).

وذهب تمّام حسّان إلى أنَّ الاعتماد على القرائن في التحليل النَّحويّ يبعد عن النَّحو العربيّ بعض الأمور، وهي: (أ) التفسير الظنِّي أو المنطقيّ لظواهر السياق.(ب) الجدل المنطقي الذي لجَّ فيه النُّحاةُ حول قوة العامل، وضعفه، أو تعليله، وفرعية بعض الكلمات في العمل.

- وذكرَ أنه يمكن بواسطة تحليل النَّصّ وفق القرائن أن تتضح الصلة أو الرابطة أو العلاقة بين أجزاء الجملة أو الكلام من حيث المعنى، ومن حيث المبنى.

- وذهب إلى أنَّه عند ذلك يكفي في تحليل الكلمات المُعرَبة أن يقال: مرفوع أو منصوب أو مجرور، بلا تعريف بما رفع أو بما نصب، أو القول مرفوع على الفاعلية، ومنصوب على المفعولية، وأضاف أنه يمكن أن تغني بعض القرائن عن بعضها عند أمن اللبس(٨١).

- ولا شكّ أنَّ نظرية تمّام حسّان قد وقفت على الظواهر اللُّغَويّة، وأعطتها حقَّها من الدرس والتحليل، ما لم يوضِّحهُ القدماء، نتيجةَ انشغالهم بالعامل، وأشاروا إليه إشارة ظانِّين أنَّ الإشارة تكفي عن دراسته مفصّلاً(٨٢).

- برز التأثُّر والتأثير في عدد من القضايا التي سيطرت على كثير من أبحاث النُّحاة المعاصرين كقضية أقسام الكلام؛ حيث ذهب تمّام حسّان إلى التقسيم السّباعي في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها: "الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، والأداة"(٨٣).

وهذا التقسيم قائم على أساس المبنى والمعنى؛ فأساس المبنى يضم فوارقَ صوريةً: الإعراب، والرُّتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي، وأساس المعنى يضم فوارقَ معنويةً، هي: التسمية والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجُملي(٨٤).

إنَّ طريقة تمّام حسّان، وتلميذه د.فاضل الساقي، في تقسيمهما للكلام العربي، على أساس من الشكل والوظيفة، أو المبنى والمعنى، تقرّب من طريقة التحليل القالبي؛ التي هي ترابط بين الموقع الوظيفي، والفئات الشاغلة، وهذا الاستنتاج بُني بين الطريقتين، يقول تمّام حسّان: "...إنَّ التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى فقط، ليس هو الطريقة المُثلى، التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز، بين أقسام الكلم؛ فأمثل الطرق، أن يتمَّ التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعَين، فيُبنى على طائفة من المباني، ومعها (جَنباً إلى جنب، فلا تنفكّ عنها) طائفة أخرى من المعاني"(٨٥).

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة البحث الموسوم بـ: "التُّراث والمعاصرة في فِكْرِ د.تمّام حسّان- دراسة نحويّة"، خَلُص الباحث إلى النتائج الآتية:

- موقف تمّام حسّان في كتابه "الأصول" أقربُ إلى الاتّجاه التُّراثيّ على الرغم من أنّه درسَ التُّراث النَّحويَّ العربيّ دراسةً حديثة.
- درس تمّام حسّان الأصول النَّحويّة في كتابه "الأصول" دراسة تراثيّة، وطالَب بوضع استصحاب الحال في موضعه الصحيح بيـــن السَّماع والقياس.
- إنَّ آراءَ تمَّام حسَّان، كانت ناضجةً نابعة عن استقراء مفردات اللغة؛ فجاءت متكاملة.
- اعتنى نُحاةُ العربية عنايةً فائقة بالحركات الإعرابية، وقد تجاهلوا كثيراً من ظواهر اللغة الي ذكرَها تمّام حسّان إلّا إشارات من بعضهم.
- يرى تمّام حسّان أنّ وجهة النظر الحديثة في العملية النُّطقية تتفق اتفاقاً تامّاً مع رأي سيبويه.
- كل دراسة لُغَويّة -لا في الفصحى فقط؛ بل في كل لغة من لغات العالم- لا بُدَّ أن يكون موضوعُها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة.
- إنَّ طريقة تمّام حسّان، في تقسيمه للكلام العربي، على أساس من الشكل والوظيفة، أو المبنى والمعنى، تقرب من طريقة التحليل القالبي، التي هي ترابط بين الموقع الوظيفي، والفئات الشاغلة.
- عَدَّ تمَّام حسَّان التنغيمَ من الظواهر السياقية رغم أنّه يبدو جزءاً من النظام النَّحويّ للغة.
- القرائن اللفظيّة الدالّة على أبواب النَّحو المختلفة هي عناصر تحليليّة مستخرجة من الصوتيات والصرف.

الهوامش والإحالات:

(١) التحريف: تغيير مفهوم الكلمة (ابن منظور، لسان العرب، ٨٣٩/٢)، والتصحيف: تقديم حرف على حرف(أنيس، المعجم الوسيط، ص: ١٨٩).

(٢) حسَّان، الأصول، ص: ٢٣

(٣) الكيش، أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النَّحويّة حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ص: ٣٩

(٤) ضيف، المدارس النَّحويّة، ص: ١٦-١٧

(٥) قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه"، ص: ١٢

(٦) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص: ٢٧-٢٧٣، والإجماع(٢٧-٣٠-١٣٥-٢٠١-٢٦٢)، واستصحاب الحال(١١٦-١٧٦-٢٠٣-٢٤٥-٢٧٣).

(٧) حسَّان، الأصول، ص: ٧-١٨، وينظر، مميزات العلم المضبوط في (حسَّان، الأصول، ص:١٧

(٨) حسَّان، الأصول، ص: ٦-٧

(٩) حسَّان، الأصول، ص: ١٢٢

(١٠) حسَّان، الأصول، ص: ٩٨

(١١) حسَّان، الأصول، ص: ١٠٣

(١٢) حسَّان، الأصول، ص: ٦٠

(١٣) حسَّان، الأصول، ص: ٦٩-٧٠
(١٤) حسَّان، الأصول، ص: ١٢١
(١٥) حسَّان، الأصول، ص: ١٤٤
(١٦) حسَّان، الأصول، ص: ١٤٤
(١٧) حسَّان، الأصول، ص: ١٣٠
(١٨) حسَّان، الأصول، ص: ١٣٨
(١٩) حسَّان، الأصول، ص: ١٤٠
(٢٠) حسَّان، الأصول، ص: ١٤٤-١٤٥
(٢١) حسَّان، الأصول، ص: ١٧٠
(٢٢) حسَّان، الأصول، ص: ١٧٨
(٢٣) ابن جنّي، الخصائص، ٣٥/١
(٢٤) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص: ٤٥
(٢٥) ابن جنّي، الخصائص، ٣٥/١، وحسَّان، الأصول، ص: ١٧٤
(٢٦) حسَّان، الأصول، ص: ١٤١
(٢٧) حسَّان، الأصول، ص: ٦٦
(٢٨) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١١٧/٢
(٢٩) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢١٥/١-٢١٦، وحسَّان، الأصول، ص: ١٥٣
(٣٠) حسان، الأصول، ص: ٩٦، ١٢٢، ١٧٤
(٣١) ابن الأنباري، لُمَعُ الأدلّة في أصول النَّحو، ص: ٢٧
(٣٢) حسَّان، الأصول، ص: ١٢٢-١٢٣
(٣٣) حسَّان، الأصول، ص: ١٠٣
(٣٤) حسَّان، الأصول، ص: ١٢٢
(٣٥) حسَّان، الأصول، ص: ٧١
(٣٦) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: ٢١٩-٢٢٠
(٣٧) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٩
(٣٨) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٠
(٣٩) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: ٢٢٠
(٤٠) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:١٠
(٤١) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٩
(٤٢) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٤
(٤٣) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: ٢٢٣
(٤٤) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: ٢٢٨-٢٣٧
(٤٥) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: ٢٢٠
(٤٦) حسَّان، مناهج البحث في اللغة، ص: ١٨

(٤٧) حسَّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: ٧
(٤٨) حسَّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: ٤
(٤٩) حسَّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: ٩٠
(٥٠) حسَّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: ٥٥
(٥١) حسَّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: ٦١
(٥٢) حسَّان، مناهج البحث في اللغة، ص: ١٩٤
(٥٣) حسَّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: ٢٧٩
(٥٤) المخزومي، في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص: ٧-٨
(٥٥) أنيس، الأصوات اللُّغَويّة، ص: ٢٠، وحسَّان، مناهج البحث في اللغة، ص:٨٨
(٥٦) سيبويه، الكتاب، ٤٣٦/٤
(٥٧) حسَّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: ٦٣
(٥٨) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٧٢
(٥٩) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٤٨
(٦٠) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٤٩
(٦١) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٢٦٢
(٦٢) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٢٦١
(٦٣) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٨٦
(٦٤) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٨٧
(٦٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: ٤١٩
(٦٦) ليونز، نظرية تشومسكي اللُّغَويّة، ص: ٧٢
(٦٧) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: ٢٣٧
(٦٨) عاشور، الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النحو العربي، ص: ١٠٧
(٦٩) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٨٩
(٧٠) زوين، منهج البحث اللُّغَويّ بين التُّراث وعلم اللغة الحديث، ص: ١٧٤
(٧١) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٣١٦-٣١٥
(٧٢) زوين، منهج البحث اللُّغَويّ بين التُّراث وعلم اللغة الحديث، ص: ١٣٠
(٧٣) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٦
(٧٤) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:١٧
(٧٥) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:١٨
(٧٦) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٩
(٧٧) عاشور، الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النّحو العربيّ، ص: ٢٧٢
(٧٨) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١١٥-١١٨
(٧٩) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٩٠
(٨٠) عاشور، الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النَّحو العربيّ، ص: ٣٦٤

(٨١) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٢٣١-٢٣٣
(٨٢) عاشور، الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النَّحو العربيَّ، ص: ١٩٠
(٨٣) حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٨٦
(٨٤) جمال، رأي في تقسيم الكلمة، ص: ١٠٦
(٨٥) الحاج، اتجاهات التحليل اللُّغَويّ، ص: ١٣١، وحسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:٨٨، والساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشك والوظيفة، ص:١٧٩

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

أولاً- الكتب:

- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمَّد، (١٣٩٢ه-١٩٧٢م)، "الإغراب في جدل الإعراب"، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الحادية والعشرون، دار الفكر، بيروت.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمَّد، (١٣٨٨ه-١٩٦٨م)، "لُمَعُ الأدلّة في أصول النحو"، تحقيق: د.عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- أنيس، إبراهيم، (١٩٧٩م)، "الأصوات اللُّغَويّة"، دار الطباعة الحديثة، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، وآخرون، (د.ت)، "المعجم الوسيط"، الطبعة الثانية، دار الفكر، لبنان.
- الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (د.ت)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، مصر.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- الحاج، بكري محمَّد، (٢٠١٤م)، "اتجاهات التحليل اللُّغَويّ"، الطبعة الأولى، من إصدارات النادي الأدبيّ الثقافي بجدَّة- السعودية.
- حسَّان، تمَّام، (١٩٨١م)، "الأصول- دراسة أبيستمولوجية أصول الفكر اللُّغَويّ العربي"، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب.
- حسَّان، تمَّام، (١٩٧٣م)، "اللغة العربية معناها ومبناها"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- حسَّان، تمَّام، (١٩٨٢م)، "اللغة بين المعيارية والوصفية"، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب.
- حسَّان، تمَّام، (١٩٩٠م)، "مناهج البحث في اللغة"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- خليل، حلمي، (١٩٨٨م)، "العربية وعلم اللغة البنيوي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (د.ت)، "المفصل في علم العربية"، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.
- زوين، علي، (١٩٨٦م)، "منهج البحث اللُّغَويّ بين التُّراث وعلم اللغة الحديث"، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- الساقي، فاضل، مصطفى، (١٩٧٧م)، "أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة"، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- سيبويه، أبو بِشر عَمرو بن عثمان، (١٤١١ه-١٩٩١م)، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.
- ضيف، شوقي، (١٩٧٦م)، "المدارس النَّحويّة"، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.
- عاشور، سلّام عبد الله، (٢٠٠٥م)، "الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النَّحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث"، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب الجامعي، غزة –فلسطين.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (١٤٠٠ه-١٩٨٠م)، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التُّراث، القاهرة.
- علوش، جميل، (١٩٨١م)، "ابن الأنباري وجهوده في النَّحو"، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.
- قدارة، فخر الدين، (١٩٩٠م)، "مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه"، الطبعة الأولى، دار الأمل، الأردن.
- الكيش، عبد الله محمَّد، (١٩٩٢م)، "أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النَّحويّة حتى أواخر القرن الثاني الهجري"، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس –ليبيا.
- ليونز، جون، (١٩٨٥م)، "نظرية تشومسكي اللُّغَويّة"، ترجمة وتعليق: د. حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية.
- محسن، محمَّد، (١٩٨٩م)، "دي سوسير رائد علم اللغة الحديث"، دار الفكر العربي، القاهرة.
- المخزومي، مهدي، (١٩٦٤م)، "في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه"، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان.
- ابن منظور، محمَّد بن مكرم، (١٣٧٥ه-١٩٥٦م)، "لسان العرب"، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

ثانياً- المواقع الإلكترونية:

- جمال الدين، السيد، مصطفى، (د.ت)، "رأي في تقسيم الكلمة، مجلّة تراثنا"، (الشبكة العنكبوتية - شبكة رافد)، (العدد٦)، ص١٠٦.